

محاضرة : معيار الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق

NAA 210

يلعب الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق دوراً حيوياً في تحديد نطاق ومسؤوليات العملية التدقيقية. يتم تحديد هذا الاتفاق بين المدقق والكيان الذي يتم تدقيق حساباته. يهدف الاتفاق إلى إقامة أساس قانوني ومهني للتدقيق، وضمان توجيه الجهود نحو تحقيق الفهم المتبادل والشفافية.

I. مقدمة

- ينطبق على عمليات تدقيق البيانات المالية التاريخية الكاملة أو الجزئية والارتباطات ذات الصلة
 - يشير المدقق إلى المدقق القانوني أو المدقق التعاقدية
 - نماذج رسائل المهمة هي للتوضيح فقط
- تحدد المقدمة نطاق وقابلية تطبيق المعيار على عمليات تدقيق البيانات المالية التاريخية والارتباطات ذات الصلة. وهو يحدد من يشار إليه بالمدقق ويلاحظ أن نماذج رسائل المهمة هي لأغراض التوضيح فقط.

II. أهداف

- لا تقبل المشاركة إلا عندما يتم الاتفاق على الشروط
 - تأكيد التفاهم المتبادل مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة
 - الحصول على إقرار الإدارة بشروط المشاركة
- تنص الأهداف على أنه يجب على المدقق قبول الارتباط فقط عندما يتم الاتفاق على الشروط بشكل متبادل. ويتطلب ذلك التأكد من استيفاء الشروط المسبقة، وتأكيد التفاهم مع الإدارة والحوكمة، والحصول على إقرار الإدارة بالشروط.

III. الشروط المسبقة

- إطار إعداد التقارير المالية مقبول
- الإدارة تفهم المسؤوليات
- ستقوم الإدارة بتنفيذ الضوابط الداخلية
- لا توجد قيود مفروضة على عمل مدقق الحسابات

- رفض المشاركة إذا لم يتم استيفاء الشروط المسبقة

يسرد قسم الشروط المسبقة المتطلبات التي يجب الوفاء بها قبل قبول الارتباط، مثل إطار إعداد التقارير المالية المقبول، وفهم الإدارة لمسؤولياتها، والاستعداد لتنفيذ الضوابط، وعدم فرض قيود على النطاق على المدقق. إذا لم يتم استيفاء الشروط المسبقة، فيجب على المدقق رفض المهمة.

IV. محتوى خطاب الخطوبة

- الهدف ونطاق التدقيق
- القوانين واللوائح والمعايير المعمول بها
- مسؤوليات المدقق والإدارة
- تحديد إطار إعداد التقارير المالية
- شكل ومحتوى تقارير مدقق الحسابات
- ترتيبات الرسوم
- الجدول الزمني للتدقيق
- القيود المتأصلة في التدقيق والضوابط الداخلية
- الإقرارات الكتابية المطلوبة من الإدارة
- الوصول إلى مسودة البيانات المالية
- الإخطار بالأحداث اللاحقة
- إشراك المراجعين / الخبراء الآخرين
- إشراك المدققين الداخليين
- الترتيبات مع المدقق السابق

يغطي هذا القسم المسائل المختلفة التي يجب تضمينها في رسالة المهمة، مثل الهدف والنطاق ومسؤوليات كل طرف وإطار إعداد التقارير وطبيعة تقارير المدقق والرسوم والجدول الزمني وقيود التدقيق وتمثيلات الإدارة والوصول إلى المعلومات والإخطار بالأحداث اللاحقة. قد تكون هناك حاجة أيضًا إلى تغطية اعتبارات إضافية.

V. عمليات التدقيق المتكررة

- تم الاتفاق على الرسالة المبدئية قبل بدء العمل

- إعادة تقييم شروط المشاركة حسب الحاجة: سوء الفهم، والقضايا الناشئة، والتغييرات في الإدارة / الحوكمة / الأعمال، والعمل الإضافي المطلوب

بالنسبة لعمليات التدقيق المتكررة، يجب الاتفاق على خطاب المشاركة المبدئي قبل البدء في أعمال التدقيق. يجب على المدقق إعادة تقييم ما إذا كانت الشروط بحاجة إلى تدقيق لأسباب مثل سوء الفهم، أو المشكلات الناشئة، أو التغييرات في الإدارة أو الأعمال، أو العمل الإضافي المطلوب.

VI. تعديل أحكام المهمة في التدقيق التعاقدى

- لا توافق على التغييرات دون مبرر معقول
- قم بالسحب إذا لزم الأمر للتغيير إلى مستوى ضمان أقل
- تحديد التزامات الإبلاغ إذا كان ذلك مطلوباً للانسحاب

ويجب ألا يوافق المدقق على التغييرات دون مبرر معقول، مثل تجنب الرأي المتحفظ. وإذا لزم الأمر التغيير إلى مستوى أدنى من التأكيد، فيجب على المراجع الانسحاب إن أمكن والنظر في التزامات إعداد التقارير.

VII. اعتبارات أخرى

- خطاب ارتباط مشترك أو رسائل منفصلة لعمليات التدقيق المشتركة
- خذ بعين الاعتبار الرسالة المشتركة إذا كان مدقق المجموعة ومدقق المكون متمثلين
- الحصول على تأكيد من إدارة المجموعة بشأن شروط الرسائل المشتركة

بالنسبة لعمليات التدقيق المشتركة، يلزم وجود خطاب مشاركة مشترك أو خطابات منفصلة. بالنسبة لعمليات تدقيق المجموعة حيث يكون مدققو المجموعة ومدققو المكونات متمثلين، يجب النظر في خطاب مشترك ويجب على إدارة المجموعة تأكيد موافقتها.

كخلاصة: ويحدد المعيار 210 إطار العمل لتحديد شروط مهمة التدقيق بين المراجع والمنشأة. وهو يحدد مسؤوليات كلا الطرفين، بما في ذلك التزامات المدقق بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والتواصل بشكل فعال مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة. يؤكد المعيار على أهمية توثيق الشروط المتفق عليها في رسالة المهمة. ويسلط الضوء على الحاجة إلى فهم متبادل لنطاق التدقيق وأهدافه ومسؤوليات كل منهما. ويتناول معيار التدقيق الجزائري 210 أيضاً الظروف التي قد يحتاج المدقق في ظلها إلى تعديل شروط المهمة ومتطلبات التوثيق اللاحقة. يساهم التواصل الواضح والاتفاق على الشروط في عملية تدقيق أكثر فعالية وشفافية.
